

التنوع الاقتصادي في الجزائر: الواقع وإمكانية التحقيق

The economic diversification in Algeria: reality and feasibility

دنيا خنشول		
جامعة قسنطينة 2-عبد الحميد مهري		
douniakhanchoul@yahoo.fr		
تاريخ النشر: 2020/06/23	تاريخ القبول: 2020/06/22	تاريخ الاستلام: 2020/03/28

ملخص

تهدف الدراسة إلى عرض واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر وكيف يمكن تحقيقه ودعمه في الاقتصاد الجزائري. وقد استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي إضافة إلى الأساليب الإحصائية وذلك من خلال عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالتنوع الاقتصادي، وكذا واقع ومساعي الحكومة الجزائرية في مجال التنوع الاقتصادي. وتم بعد ذلك تقديم سياسة مقترحة للتنوع الاقتصادي في الجزائر من خلال سياسة التصنيع لإحلال الواردات ومختلف القطاعات التي يجب الاستثمار فيها لتحقيق ودعم التنوع الاقتصادي في الجزائر. وقد بينت الدراسة أن الاقتصاد الجزائري غير متنوع حالياً، ويمكن تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر باتباع سياسة التصنيع لإحلال الواردات القائمة على تحسين مناخ الأعمال ودعم القدرة التنافسية للمؤسسات وتطوير القطاعات المستهدفة للتنوع والتي من أهمها: الصناعات البتروكيمياوية، المنتجات الغذائية، الإسمت، الصلب، قطاع السيارات وكذا قطاع المعرفة.

كلمات مفتاحية: تنوع اقتصادي، سياسة التصنيع لإحلال الواردات، اقتصاد جزائري.

تصنيف JEL: O25 , E66 , E60.

Abstract

The study aims at showing the reality of economic diversification in Algeria and how it can be achieved and supported. We have used a descriptive analytical approach and some statistical methods; presenting accordingly the different concepts related to the economic diversification and exposing the reality of the algerian government's pursuit to achieve it. Afterward, a policy was recommended through the emphasis on a real industrial policy that would substitute importations and boost investments in the sectors supporting economic diversification. The study showed that the Algerian economy was not diversified, and that the economic diversification could be achieved by following the industrialization that would assure the substitution of importation and which is based on improving business climate, supporting companies' competitiveness, and developing diversified sectors such as: petrochemical industries, food products, cement, steel, automotive, and knowledge.

Keywords: Economic Diversification, Industry of Import Substitution, Algerian Economy.

JEL Classification : E60, E66, O25.

أصبح التنوع الاقتصادي هدفا تسعى إلى تحقيقه معظم الدول النفطية التي تعتمد بدرجة كبيرة على مورد واحد كمحرك للنمو الاقتصادي، خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية والأزمات الكبيرة والمتتالية التي عرفها سوق النفط، فوجب على هذه الدول التوجه نحو التنوع الاقتصادي وانتهاج سياسات تنموية تهدف إلى بناء اقتصاد يحد من الانكشاف الخارجي وإصلاح شامل للإطار العام لاقتصاد الدولة والذي يقلل من هيمنة الموارد الطبيعية.

والجزائر كغيرها من معظم الدول النفطية تبنت جملة من الإجراءات والسياسات الاقتصادية قصد الخروج من التبعية لقطاع المحروقات وجعل الاقتصاد الجزائري أكثر تنوعا. وقد أثبتت سياسة التصنيع لإحلال الواردات كاستراتيجية للتنوع الاقتصادي نجاعتها في العديد من الدول النامية الرائدة.

وسنحاول من خلال هذه الدراسة عرض واقع التنوع في الاقتصاد الجزائري، ومن ثم وضع سياسة مقترحة تمكن من تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر من خلال استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات، وعرض مختلف القطاعات الداعمة للتنوع الاقتصادي في الجزائر.

ومن خلال ما سبق قمنا بطرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع التنوع الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري وكيف يمكن تحقيق ودعم التنوع الاقتصادي في الجزائر؟

وقمنا بوضع التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر؟
- ما هي الإجراءات المتبعة في الجزائر لدعم التنوع الاقتصادي؟
- ماهي الاستراتيجية الواجب اتباعها لتحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر؟
- وقامت الدراسة على الفرضيات التالية:
- الاقتصاد الجزائري غير متنوع ومرتبطة ارتباطا وثيقا بقطاع المحروقات.
- يمكن تحقيق التنوع لاقتصادي من خلال اتباع سياسة التصنيع لإحلال الواردات.
- وتهدف الدراسة إلى:

- التعرف على التنوع الاقتصادي، أهميته وأهدافه.

- التطرق إلى واقع التنوع في الاقتصاد الجزائري.

- اقتراح لسياسة التصنيع لإحلال الواردات ومقوماتها لتحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر.

- التطرق إلى القطاعات الداعمة والدافعة للتنوع الاقتصادي في الجزائر.

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في أهمية التنوع الاقتصادي بالنسبة للاقتصاد الجزائري خاصة في ظل الأزمة التي تشهدها أسعار النفط في الأسواق العالمية، فلا بد من التوجه نحو التنوع الاقتصادي لخلق قاعدة إنتاجية متنوعة قصد التخلص تدريجيا من التبعية لقطاع النفط.

منهج الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالتنوع الاقتصادي، كما استخدمت الدراسة الأساليب الإحصائية في التطرق لواقع التنوع الاقتصادي وقياس مؤشره في الاقتصاد الجزائري.

وقد قسمت الدراسة إلى المحاور التالية:

1. مفاهيم حول التنوع الاقتصادي.
2. واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر.
3. سياسة مقترحة لتحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر من خلال سياسة التصنيع لإحلال الواردات.

1. مفاهيم حول التنوع الاقتصادي

سنطرق في هذا المحور إلى التعاريف المتعلقة بالتنوع الاقتصادي، محدثاته، ومبرراته.

1.1. تعريف التنوع الاقتصادي

يعتبر التنوع الاقتصادي منذ ثلاثينيات القرن العشرين قضية مهمة للسياسات الإقليمية والسياسات التجارية والصناعية الوطنية؛ كما أنه موضوع رئيسي في المناقشات حول سياسات التنمية. أظهرت العديد من المساهمات الاقتصادية فوائد التنوع من حيث تخفيف المخاطر، كما أبرزت نظريات النمو والتنمية مساهمة التنوع في عملية التنمية.

يقال إن الاقتصاد متنوع إذا كان هيكله الإنتاجي موزع في عدد كبير من الأنشطة المختلفة عن بعضها البعض حسب طبيعة السلع والخدمات المنتجة. (Berthélemy, 2005)

كما يعرف التنوع الاقتصادي على أنه تطوير القطاعات غير النفطية وتخفيض الاعتماد على النفط أي تنوع الصادرات وبالتالي الإيرادات العمومية. (Fasano, 2003)

ما يعرف أيضا على أنه استغلال وتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية. (Bature, 2013) وخلق فرص للأنشطة الاقتصادية المختلفة على نطاق واسع لتوفير فرص العمل وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. فتنفيذ سياسة التنوع الاقتصادي تقود إلى إنتاج الثروة وخلق فرص العمل والقضاء على الريع الاقتصادي وبالتالي تخفيف تعرض الاقتصاديات والمؤسسات لخطر الصدمات. (Patricia & Makaya Gaboua, 2017)

وعلى الرغم من أن تحقيق التنوع الاقتصادي، ينصب بالدرجة الأولى على تنوع مصادر الدخل والإنتاج، إلا أن حصول التنوع الاقتصادي في مصادر الدخل والإنتاج ليس كافيا لتحقيق هدف تنوع القاعدة الاقتصادية. إذ لابد وأن يترافق التنوع في الفعاليات الإنتاجية مع تنوع في متغيرات أخرى مرتبطة بالدخل والإنتاج كالصادرات، الواردات، إيرادات الدولة، العمالة، وإجمالي تكوين رأس المال، وذلك انطلاقا من كون التنوع الاقتصادي ظاهرة متعددة الأبعاد لا تقتصر على بنية الناتج المحلي وإسهام القطاعات المختلفة في تركيبه، ولكن تتعداه إلى متغيرات اقتصادية واجتماعية أخرى. (عصماني، 2018)

ويمكن القول أن التنوع الاقتصادي هو عملية تنوع الدخل، أي توسيع القاعدة الإنتاجية واستغلال الموارد وطاقات الإنتاج المحلية بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية، قادرة على توليد موارد متجددة، وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مراحل متتالية تنوع الصادرات.

2.1. محددات التنوع الاقتصادي

-الحكم : الحكم الراشد شرط أساسي لتهيئة بيئة مواتية للتنوع الاقتصادي. وهذا ينطوي على تصميم وتنفيذ سياسات لصالح القطاعات الناشئة وضمان تنميتها في بيئة تسمح لها بالازدهار والمساهمة أكثر في الاقتصاد الوطني.

-دور القطاع الخاص : يمكن للقطاع الخاص أيضا أن يلعب دورا في تعزيز التنوع، من خلال قيادة الابتكار والنشاط الاقتصادي في القطاعات غير المستغلة. يمكن، على سبيل المثال، الاستثمار في البحث والتطوير لأنشطة جديدة. علاوة على ذلك، الشركات الخاصة غالبا ما تقف على حدود القطاعات الجديدة وجلب الابتكار إلى الاقتصاد.

-الموارد الطبيعية: من بين العوامل المختلفة التي لديها القدرة على دفع عجلة التنوع الاقتصادي، حيث يمكن استغلال الموارد لزيادة مجموعة الصادرات والسلع المنتجة. (Gurria, Ibrahim Mayaki, & Cheikh Sidi Diarra, 2011)

القدرة المؤسسية والموارد البشرية: (صفيح، 2018) تساعد على تعزيز قدرات وإمكانات التنوع، حيث أن هناك عدد كبير من الدراسات على سبيل المثال Mehlum وآخرون (2006) التي تشير إلى أن الاختلافات في نوعية المؤسسات يعتبر بالغ الأهمية في تحديد ما إذا كانت البلدان تتجنب لعنة الموارد الطبيعية، فالتنوع الاقتصادي يعتبر عامل مهم في توزيع الدخل والتخلص من الفوارق الاجتماعية في مستويات التعليم وغيرها، كما توصل أيضا Acemoglu (2005) وآخرون إلى أن تأثير المؤسسات على النمو الاقتصادي يكون على المدى الطويل أكثر من المدى القصير، ويشمل ذلك التأثير الاستثمار في رأس المال المادي والبشري، التكنولوجيا، التنظيم في الإنتاج إضافة إلى العوامل الجغرافية.

3.1 مبررات التنوع الاقتصادي

هناك اتجاهان فكريان يفسران العلاقة بين التنوع والنمو الاقتصادي، الاتجاه الأول يتمثل في نظرية المزايا النسبية لدافيد ريكاردو الذي يرى في التخصص محفزا ومصدرا للنمو الاقتصادي، أما الاتجاه الثاني فيتمثل في دراسات عديدة، تبين أن لانخفاض درجة التنوع الاقتصادي وتركز الإنتاج والصادرات آثار سلبية على النمو الاقتصادي، وبالتالي تنادي بزيادة درجة التنوع الاقتصادي وعدم تركيز الإنتاج والصادرات في عدد قليل من المنتجات والقطاعات والنشاطات. يستند أصحاب فكرة ضرورة التنوع الاقتصادي على الأسباب التالية: (ضيف و أحمد عزوز، 2018)

- تقليل المخاطر الاستثمارية: يسهم التنوع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار، وتقليل المخاطر الاستثمارية، فتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية يقلل من المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل منها.

- تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات: تعتمد بعض الدول التي يتسم اقتصادها بدرجة ضعيفة من التنوع الاقتصادي على تصدير منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات، فعند انخفاض أسعار المنتجات المصدرة، تنخفض عوائد الصادرات من النقد الأجنبي، مما يؤدي إلى تقليص إمكانية الدولة في تمويل الواردات أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية.

- زيادة إنتاجية رأس المال البشري: يسهم التنوع الاقتصادي في زيادة إنتاجية العمل ورأس المال البشري، ويؤدي بالتالي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.

- توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية: يساهم التنوع الاقتصادي الناتج من زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة في تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها، مما ينجم عنه العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج التي تنعكس إيجابيا على النمو الاقتصادي.

- تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي: يؤدي ضعف التنوع الاقتصادي الناجم عن تركيز الإنتاج في عدد محدود من المنتجات إلى تذبذب ملحوظ في مستويات الناتج المحلي الإجمالي.

- توليد الفرص الوظيفية: ذلك لأن التنوع يحفز النمو الاقتصادي، ويحقق التنمية المستدامة، ويزيد من درجة الترابط والتشابك بين القطاعات الاقتصادية، وكل ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة، وتوليد الفرص الوظيفية، ويقلص من معدلات البطالة.

- زيادة القيمة المضافة: يعزز التنوع الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد، لأن مخرجات القطاع ستشكل مدخلات إنتاجية لقطاع آخر، كما يساهم التنوع في توليد الفرص الوظيفية ومن ثم إلى ارتفاع دخول عوائد عناصر الإنتاج واستقرارها مما يؤدي إلى تزايد القيمة المضافة المتولدة قطاعيا ومحليا.

4.1. قياس التنوع الاقتصادي:

من أهم المؤشرات التي تقيس التنوع الاقتصادي معامل هيرفندال-هيرشمان الذي يعطى وفق العلاقة التالية: (أوريسي، 2018، صفحة 965)

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^N \left(\frac{x_i}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث أن: N: عدد النشاطات

x_i : قيمة المتغير في النشاط (i)

X: القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات.

تتراوح قيمة مؤشر هيرفندال-هيرشمان بين الصفر والواحد أي ($0 \leq H \leq 1$)، فإن كان مساويا للصفر فهذا يعني أن هناك تنوعا كاملا، وإن كان مساويا للواحد فهذا يعني أن التنوع معدوم، وتعد القيم المرتفعة للمؤشر دليلا على ضعف الاقتصاد وعدم تنوعه.

2. واقع التنوع في الاقتصاد الجزائري

قام المعهد العربي للتخطيط بدراسة وتحليل مؤشرات التنوع الاقتصادي في الدول العربية النفطية وغير النفطية من خلال ثلاث عناصر: مقدار مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، تركيز وتنوع الصادرات والواردات، وهيكل الإيرادات العامة للدولة.

وسنحاول من خلال هذا الجزء التطرق إلى بعض مؤشرات التنوع الاقتصادي في الجزائر وكذا التدابير المتخذة لدعم استراتيجية التنوع الاقتصادي في الجزائر.

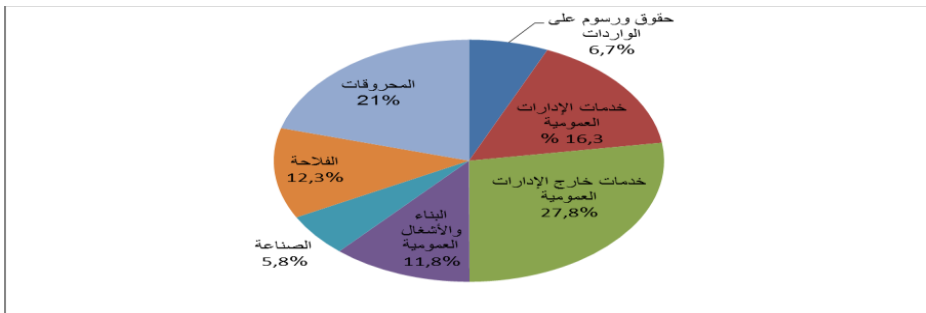
1.2. بعض مؤشرات التنوع في الاقتصاد الجزائري

سنحاول من خلال هذا العنصر عرض بعض الوقائع عن التنوع الاقتصادي في الجزائر سنة 2018، من خلال التعرض إلى التنوع في الناتج المحلي الإجمالي، التنوع في الاستثمار، وكذا التنوع في الصادرات والواردات الجزائرية والإيرادات العامة للدولة.

1.1.2. التنوع في الناتج المحلي الإجمالي

يعتمد تحليل تنوع الناتج المحلي الإجمالي على توزيع هذا الناتج على الأنشطة الإنتاجية ومعرفة نسبة مساهمة كل نشاط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، وكذا حساب مؤشر التنوع H-H ونوضح ذلك من خلال ما يلي:

الشكل 1: التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر عام 2018.



المصدر: (بنك الجزائر، 2019)

الجدول 1: مؤشر التنوع H-H في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر لسنة 2018.

مؤشر التنوع	0.08
-------------	------

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الشكل السابق وبرنامج Excel.

من خلال الشكل نلاحظ توزيع غير متكافئ لمساهمة الأنشطة الإنتاجية في إجمالي الناتج المحلي، فالقطاع الصناعي إجمالا يساهم بنسبة 26.8 % من إجمالي الناتج المحلي إلا أن الصناعات الاستخراجية تساهم وحدها بنسبة 21 %، أما الصناعات التحويلية خارج المحروقات فلا تساهم إلا بنسبة 5.8 %، وهذا دليل على أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على الصناعات الاستخراجية بدلا من تحويل المواد الخام المستخرجة إلى مواد مصنعة أو نصف مصنعة. أما الفلاحة والمحروقات فتتقارب مساهمتهما في تكوين الناتج المحلي الإجمالي إلا أنها تبقى محدودة مقارنة بقطاع الخدمات. أما مؤشر التنوع H-H فقيمه تقترب إلى الصفر، ولكن هل هذا يعني تنوع في الناتج المحلي الإجمالي؟ في الواقع يمكن تفسير انخفاض المؤشر بسبب انخفاض أسعار المحروقات منذ أواخر 2014 وما نجم عنه من تقلص المداخيل البترولية وبالتالي تقلص حصة مساهمة المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي.

2.1.2. التنوع في الاستثمار

حسب الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار فإن المشاريع الاستثمارية المصرح بها سنة 2018 وحسب نوع النشاط موزعة كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول 02: توزيع الاستثمار حسب قطاع النشاط في عام 2018.

النسبة المئوية	القيمة (مليون دينار جزائري)	
4.94%	82833	الزراعة
7.25%	121535	البناء
61.97%	1038684	الصناعة
3.31%	55478	الصحة
0.10%	1617	النقل
18.50%	310079	السياحة
3.93%	65923	الخدمات
100%	1676149	المجموع
0.44		مؤشر التنوع H-H

المصدر: (الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، 2019).

- تم حساب مؤشر التنوع H-H اعتمادا على معطيات الجدول وبرنامج Excel.

من خلال الجدول نلاحظ استحواذ قطاع الصناعة على معظم المشاريع الاستثمارية بقيمة تقارب 62%، وتجدر الإشارة أن ارتفاع هذه النسبة سببه ارتفاع المشاريع في قطاع المحروقات، مما يؤكد عدم تنوع الاقتصاد الوطني واستمرار الاعتماد على الصناعات الاستخراجية دون إعطاء الأهمية للقطاعات الأخرى الاستراتيجية التي تملك فيها الجزائر مزايا نسبية. كما أن قيمة مؤشر H-H المرتفعة تبين صحة التحليل السابق.

3.1.2. التنوع في الصادرات الجزائرية

الجدول الموالي يوضح هيكل الصادرات الجزائرية خلال سنة 2018.

الجدول 3: هيكل الصادرات الجزائرية لعام 2018.

النسبة المئوية	الصادرات
93.23	الطاقة
6.77	إجمالي الصادرات خارج المحروقات وهي:
0.89	المواد الغذائية
0.22	المواد الأولية
5.37	المواد نصف المصنعة
0.00	التجهيزات الفلاحية
0.22	التجهيزات الصناعية
0.08	السلع الاستهلاكية
0.89	مؤشر التنوع H-H

المصدر: (بنك الجزائر، 2019).

-تم حساب مؤشر التنوع H-H اعتمادا على معطيات الجدول وبرنامج Excel.

نلاحظ من خلال الجدول أن الصادرات من الطاقة تستحوذ على إجمالي الصادرات الجزائرية بنسبة 93.23 %، وهذا يبين عدم تنوع الصادرات الجزائرية وتركزها في قطاع واحد وهو المحروقات. كما نلاحظ أن قيمة مؤشر H-H مرتفعة جدا وهذا دليل على عدم تنوع الصادرات الجزائرية.

4.1.2. التنوع في الواردات الجزائرية

الجدول الموالي يلخص هيكل الواردات الجزائرية لعام 2018.

الجدول 4: هيكل الواردات الجزائرية لعام 2018.

الواردات	النسبة المئوية
الطاقة	2.20
المواد الغذائية	18.56
المواد الأولية	4.11
المواد نصف المصنعة	23.72
التجهيزات الفلاحية	1.22
التجهيزات الصناعية	29.08
السلع الاستهلاكية	21.12
مؤشر التنوع H-H	0.15

المصدر: (بنك الجزائر، 2019)

-تم حساب مؤشر التنوع H-H اعتمادا على معطيات الجدول وبرنامج Excel.

نلاحظ من خلال الجدول تنوع في هيكل الواردات الجزائرية، إلا أن التجهيزات الصناعية والمواد نصف المصنعة والمواد الغذائية تستحوذ على النسبة الأكبر من إجمالي الواردات، وهذا دليل على ضعف الجهاز الصناعي والإنتاجي في الجزائر. نلاحظ كذلك قيمة مؤشر H-H التي تقترب من الصفر، وهذا دليل على تنوع الواردات الجزائرية.

5.1.2. هيكل الإيرادات العامة للدولة

الجدول الموالي يوضح توزيع الإيرادات الحكومية في الجزائر لعام 2018.

الجدول 5: هيكل الإيرادات العامة للدولة في عام 2018.

القيمة بالمليون دولار	النسبة المئوية %	
22.904	40.5	الإيرادات البترولية
25.452	45	الإيرادات الضريبية
8.209	14.5	إيرادات أخرى
56.565	100	إجمالي الإيرادات العامة
	0.39	مؤشر التنوع H-H

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على (صندوق النقد العربي، 2019)

-تم حساب مؤشر التنوع H-H اعتمادا على معطيات الجدول وبرنامج Excel.

من خلال الجدول نلاحظ أن الهيكل الإجمالي للإيرادات العامة يتميز بالمساواة التقريبية بين الإيرادات البترولية والإيرادات الضريبية، ولكن تجدر الإشارة أن مساهمة الإيرادات البترولية في الإيرادات العامة كانت جد مرتفعة حيث قاربت الـ 60 % في عام 2014 (أوريسي، 2018)، وسبب الانخفاض هو التراجع الكبير في عوائد النفط الناتج عن تراجع أسعار المحروقات في أواخر 2014، وبالتالي نستنتج أن الإيرادات العامة للدولة غير متنوعة وتعتمد بشكل كبير على الإيرادات البترولية. كما أن قيمة مؤشر H-H مرتفعة مما يدل على عدم تنوع مداخيل الدولة وتركزها.

2.2 تدابير دعم المؤسسات (الوكالة الوطنية لدعم الإستثمار، 2017)

اتخذت الجزائر جملة من التدابير الداعمة لنشاط المؤسسات الاقتصادية الجزائرية منها تخفيف الأعباء الاجتماعية والجبائية وكذا تحفيزات في مجال التمويل.

1.2.2 تخفيف الأعباء الاجتماعية والأعباء الخاصة بالأجور

- إعفاء من الاشتراك الإجمالي: لفائدة المؤسسات التي تشرع في عمليات تكوين أو رفع مستوى عمالها، علما أن الاشتراك الإجمالي في الضمان الاجتماعي يتكفل به الصندوق الوطني للتأمين على البطالة خلال فترة قد تصل إلى ثلاثة (3) أشهر، إضافة إلى عدة إعفاءات أخرى.
- مساهمة الدولة في الأجور: مثلا في إطار عقد عمل مدعم لتوظيف شباب يخضعون لعقود الإدماج، لدى المؤسسات العمومية والخاصة، وتمنح المساهمة خلال ثلاث سنوات بالنسبة لعقود إدماج حاملي الشهادات، وستين بالنسبة لعقود الإدماج المهني وسنة واحدة بالنسبة لعقود التكوين من أجل الإدماج.
- تخفيض حصة اشتراك أرباب العمل في الضمان الاجتماعي على كل عملية توظيف طالبي الشغل، بالنسبة للموظفين الذين يوظفون لمدة 12 شهرا، المسجلين بصفة منتظمة لدى وكالات التوظيف، ويستفيد المستخدم من هذا التخفيض ما دامت علاقة العمل قائمة، في حدود ثلاث سنوات كحد أقصى.

2.2.2 تخفيف الأعباء الجبائية والإجراءات المحفزة على الاستثمار: من بينها

- تخفيض الضريبة على أرباح الشركات.
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني لفائدة العمليات المنجزة بين الشركات الأعضاء التابعة لنفس مجموعة الشركات، وإلغاء شرط التحديد المخصص به لحسم الأعباء؛

- تقليص الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات؛
- تعديل الاقطاعات المرخص بها لتحديد الأرباح الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات؛

- الإعفاء من جميع الحقوق الجمركية أو من أي رسم يعادله ومن كل إخضاع ضريبي بالنسبة للتجهيزات المتعلقة بالبحث والتطوير التي تم اقتناؤها من السوق المحلية أو المستوردة عند إنشاء مصلحة من طرف الشركة تخص البحث والتطوير.

3.2.2 تخفيف الأعباء الجبائية والتحفيزية للاستثمارات المصدرة: ومن أمثلتها:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية فيما يخص السلع والخدمات الموجهة للتحويل والتصدير.

4.2.2 تحفيزات في مجال التمويل

- منح قروض بدون فوائد تتباين وفق كلفة استثمار إنجاز المشروع.
- قابلية القروض البنكية للاستفادة من تخفيض فوائدها بالنسبة للقروض الاستثمارية.
- تخفيض نسبة الفائدة للقروض الممنوحة من قبل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إمكانية التمويل على المدى الطويل من طرف الخزينة العمومية بقيمة 100 مليار دينار قابلة للتجديد.

فالجزائر اتخذت العديد من الإجراءات لدعم التنوع الاقتصادي في الجزائر بغية الخروج من التبعية لقطاع المحروقات، لكن الواقع أثبت أن الاقتصاد الجزائري غير متنوع، وسنحاول في العنصر الموالي عرض سياسة مقترحة لتحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر.

3. سياسة مقترحة لتحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر من خلال سياسة التصنيع

لإحلال الواردات

سنعرض في هذا الجزء اقتراح لسياسة التنوع في الاقتصاد الجزائري قائمة على التصنيع لإحلال الواردات، ومختلف القطاعات الواجب التركيز عليها لدعم ونجاح هذه الاستراتيجية وبالتالي تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر.

1.3 نحو استراتيجية التنوع الصناعية

استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات: عرفها Werner Baer على أنها إنشاء مرافق الإنتاج المحلي لتصنيع السلع التي تم استيرادها سابقا. (Baer, 1972) فلا يمكن تحقيق التصنيع إلا من خلال تطوير القدرات المحلية القادرة على استبدال الواردات من أجل تقليل التهربات الاقتصادية أو القضاء عليها (Adewal, 2017).

يرى Hubert Schmitz أن استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات محفز لتحقيق التنوع الاقتصادي وهذا بمساعدة الاقتصادات النامية على كسب الخبرة الصناعية المطلوبة للشروع في تصدير تنافسية السلع المصنعة. (Schmitz, 2006)

وقد اتبعت الدول التي تبنت استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات عدة آليات عند تطبيقها ومنها: (شارف، 2018)

- توفير الحماية الجمركية للسلع الاستهلاكية المنتجة محليا عن طريق فرض رسوم جمركية مرتفعة على السلع الاستهلاكية المستوردة المنافسة للإنتاج المحلي، كما تقوم الحكومة في نفس الوقت بتخفيض تكاليف إنتاج السلع الاستهلاكية عن طريق تخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على استيراد الآلات والمعدات ومستلزمات الإنتاج لتصنيع السلع الاستهلاكية.

- تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأهيله لمقابلة الطلب المحلي وتنوع الاقتصاد،

- التركيز على القطاعات المستهدفة بالإحلال: والمقصود بالتوجه القطاعي أن الدولة تختار القطاع الاقتصادي الرائد لديها، والذي سيحرك عملية النمو ويعطي الأفضلية في إجراءات الحماية الجمركية والضريبية. وتبني استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات يمكن من تحقيق جملة من المزايا أهمها:

- تسمح هذه الاستراتيجية بعلاج مشكلة عجز ميزان المدفوعات في الدول النامية من خلال خفض الواردات من الخارج، كما تسمح بتقليل التبعية للخارج.

- تتيح هذه الاستراتيجية تنوع الاقتصاد الوطني وزيادة مساهمة قطاع الصناعة في النشاط الاقتصادي والناتج الداخلي الإجمالي.

- إقامة صناعات محلية تحل محل الواردات يمكن أن يوفر فرصا للعمالة.

- حماية الصناعة المحلية من المنافسة غير العادلة التي تمارسها الشركات متعددة الجنسيات.

2.3. سياسة التنوع المقترحة في الجزائر من خلال استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات: نقترح فيما يلي مقومات سياسة التصنيع في الجزائر والمحاور الرئيسية التي تدخل في إطار التصنيع والتي يجب التركيز عليها لتحقيق التوسع في الاقتصاد الوطني:

- الارتقاء بالشركات والصناعات وإنشاء المراكز الصناعية

لابد من تدخل السلطات العامة في وضع برنامج تحديث للشركات الجزائرية، وذلك ليس فقط عن طريق إنشاء شركات وصناعات جديدة ولكن أيضا عن طريق تدخل السلطات العامة لوضع برنامج تحديث للشركات الجزائرية القائمة، من أجل التمكن من مواجهة المنافسة الداخلية والدولية. ولابد من إنشاء ودعم الفروع الإنتاجية المتعلقة على سبيل المثال بالبتروكيماويات والألياف الاصطناعية والصلب والبناء والمعادن.

- الابتكار وتحويل التكنولوجيا

لابد أن تأخذ الاستراتيجية أيضا في الحسبان الابتكار وإنتاج الأفكار لأن هذا المحور يمثل في الوقت الحاضر رؤية حديثة، مثل الأقطاب الصناعية والتكنولوجية (PIT) التي تعتبر محرك التنمية (كما هو الحال في الصين وكوريا الجنوبية)، فلا بد من تطوير نظام وطني للابتكار والتقدم التقني ودعم المعرفة المحلية. (Bensaad & Hizia Zaid, 2018, p. 12)

لابد كذلك من تشجيع التعليم والجودة، وتنمية المهارات، والتدريب على تنظيم المشاريع، وكذا تشجيع المشاريع المشتركة والتحالفات الصناعية بين الشركات الوطنية والأجنبية. سيكون من المفيد أيضا تعزيز الاتفاقيات الدولية للتعاون العلمي والتكنولوجي بين الجزائر ومصدري التكنولوجيا، المهيمنة أو الناشئة. (Nations-Unies, 2013)

- تنمية الموارد البشرية والمهارات

لا ينظر إلى رأس المال البشري كعامل للإنتاج فحسب، بل وأيضا عامل لاستيعاب التقنيات والتحديث الصناعي، حيث يتطلب إنشاء الصناعات الحديثة إتقان للتكنولوجيا والإلكترونيات مما يتطلب تدريب قوة عاملة ماهرة خاصة في الأنشطة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر IDE

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة سياسة ضرورية تهدف إلى جذب المزيد من التمويل الأجنبي، ويجب أن تهدف هذه المساهمات الأجنبية إلى تمويل الصناعات الثقيلة وأنشطة الكثافة العالية وكذلك الفروع والمنتجات الجديدة، ولهذا السبب يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا مهما في تحفيز الاستثمار الوطني وهذا بفضل التكنولوجيا والممارسات الإدارية وتوسيع المنافذ التي توفرها الاقتصادات الخارجية.

- تعزيز مناخ الاستثمار

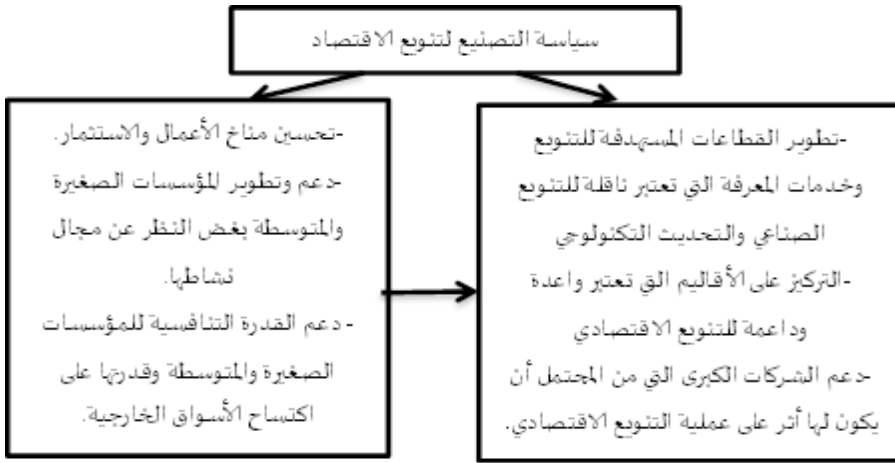
أصبح إنشاء صناعة مبتكرة وتنافسية تولد فرص عمل وقيمة مضافة مع تعزيز القدرات الإنتاجية أمرا ممكنا في ظل تكثيف الشراكات الاستراتيجية. والجزائر بلد كبير غني بالموارد الطبيعية ولها موقع جغرافي استراتيجي وشباب، كل هذه عوامل محفزة للاستثمار الأجنبي في الجزائر، فيجب أن تقوم الدولة بتهيئة الظروف المواتية للاستثمار من خلال القيام بالعديد من الإصلاحات التشريعية والتنظيمية والمؤسسية لتسهيل الاستثمار.

- استراتيجية تعزيز الصادرات والصناعة

يتطلب التكامل الفعال داخل الأسواق العالمية دراسة شاملة لديناميكية السوق، ويقترح إنشاء مركز للدراسة والمعلومات التجارية وتعزيز آليات نشر المعلومات بسرعة، وإنشاء مجموعات كبيرة (شركات قابضة) قادرة على اختراق الأسواق الأجنبية، وإدخال الشركات الوطنية في اتفاقيات تعاون أو تجارة حرة مع دول أخرى والتقدم نحو التنمية والاستثمار الدوليين في شراكة استراتيجية. (Bensaad & Hizia Zaid, 2018, pp. 12-13)

والشكل الوالي يلخص سياسة التصنيع لإحلال الواردات التي تقود إلى التنوع الاقتصادي:

الشكل 2: سياسة التصنيع التي تقود إلى التنوع الاقتصادي.



Source: (Forum-chefs-d'entreprises, 2016, p. 33).

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن تحسين مناخ الأعمال ودعم القدرة التنافسية للمؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة سيؤدي إلى تطوير القطاعات المستهدفة للتنوع ودعم الشركات الكبرى التي ستقود عملية التنوع الاقتصادي في الجزائر. أما فيما يخص الاستثمارات الدافعة للتنوع الاقتصادي في الجزائر ستكون محور الجزء الموالي.

3.3. الاستثمارات الدافعة والمستهدفة للتنوع الاقتصادي في الجزائر

أول خطوة للتنوع الاقتصادي هي التركيز حول الاستثمار في الفروع الدافعة للتنوع في الجزائر، ونشير أننا قمنا في هذا الجزء بعرض بعض الأرقام عن بعض الدول العربية الرائدة في هذه المجالات مقابل واقع الصناعة والتصدير لمنتجات هذه الفروع في الجزائر، ونلخصها فيما يلي:

❖ المنتجات الكيميائية

وتتمثل في: البتروكيماويات (المواد الكيميائية العضوية والبلاستيكية)؛ الأسمدة والصناعات الدوائية.

➤ البتروكيماويات

كانت الجزائر واحدة من رواد صناعة البتروكيماويات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مع بناء مجمع أمونيا أرزيو في عام 1967، ثم بناء مجمع صناعة البتروكيماويات في سكيكدة عام 1978. إلا أن التوقف عن إنتاج "الإيثلين" أدى إلى انهيار صناعة البتروكيماويات في الجزائر. فالجزائر لا تقوم بتصدير "البولي إيثلين" و"البولي بروبيلين" و"البولي الأستيل"، ولم تتعدى حصة الجزائر 0.5 % من إجمالي الطاقة الإنتاجية للإيثلين العربية لعام 2018، أما السعودية فبلغت حصتها 66.5 % من إجمالي الطاقة الإنتاجية العربية للإيثلين خلال نفس السنة (وكالة الأنباء الجزائرية، 2020)، وتملك الجزائر كذلك فرص قوية وإمكانات تصدير كبيرة في صناعة البتروكيماويات البلاستيكية.

➤ الأسمدة

صادرات الجزائر من فوسفات الكالسيوم الطبيعي لم تتجاوز 46 مليون دولار عام 2018 (الخبر، 2018) فهي تحقق أضعف النتائج مقارنة بالمغرب مثلا التي تصدر الفوسفات الطبيعي مع عائدات سنوية تزيد على 1.25 مليار دولار، رغم أن الجزائر تملك ميزة الغاز الطبيعي والفوسفات. (Forum-chefs-d'entreprises, 2016)

إذن لابد من وضع استراتيجية لتطوير وتحويل الموارد الأولية لإنتاج الأسمدة وغيرها، ولا سيما الفوسفات (فوسفات الديامونيوم، النتروفوسفات، ...)، فيمكن للجزائر أن تأخذ مكانها في السوق الدولية خاصة وأنه يمكنها الوصول بسهولة للسوق الأوروبية وكذلك السوق الآسيوية (الهند، الصين).

➤ المنتجات الصيدلانية

يتميز السوق الجزائري باتساع نطاق نظام الصحة العمومية، وهذا من خلال تغطية جزء كبير من السكان بالتأمينات الاجتماعية. لذلك يجب تطوير صناعة الأدوية، فالإنتاج المحلي يمكن أن يساعد في تحقيق تغطية السوق الوطنية بنسبة 50 % على المدى المتوسط، إضافة إلى إمكانية تصدير الأدوية خاصة لأفريقيا والشرق الأوسط. (Forum-chefs-d'entreprises, 2016)

❖ المنتجات الزراعية الغذائية

في هذا القطاع، تصدر المغرب 490 مليون دولار سنويا من المنتجات السمكية وحدها، وتصدر المملكة العربية السعودية 330 مليون دولار سنويا من عصائر الفاكهة، في حين لم

يتجاوز إجمالي الصادرات الزراعية الجزائرية قيمة 538 مليون دولار عام 2017، بينما بلغت واردات الجزائر من المنتجات الزراعية 12032 مليون دولار خلال نفس السنة. (صندوق النقد العربي، 2019، الصفحات 312-313) بحيث لم يتعدى إنتاجها من الأسماك 105.9 ألف طن سنة 2018، وبلغ إنتاجها من زيت الزيتون 82.5 ألف طن ولا تصدر من إنتاجها منه. لذا يجب تطوير الخدمات اللوجستية التجارية والصناعية، هذا سيمكن الجزائر من اختراق العديد من الأسواق الخارجية وخاصة الأوروبية، ففي هذا القطاع وحده، تدر إيران حوالي 1.5 مليار دولار من عائدات التصدير، أي ما يعادل جميع عائدات التصدير باستثناء المحروقات الجزائرية.

❖ الإسمنت

تظهر بيانات صندوق النقد العربي أن أكثر الدول العربية إنتاجا للإسمنت هي مصر بنسبة حوالي 25.2 % من إجمالي الإنتاج العربي للإسمنت سنة 2018، تليها السعودية بنسبة 20.2 %، أما الجزائر فتنتج 12.3 % من إجمالي الإنتاج العربي للإسمنت حيث بلغ إنتاجها من الإسمنت 31.10 مليون طن عام 2018 (صندوق النقد العربي، 2019، الصفحات 71-324)، أما صادرات الجزائر من الإسمنت فلم تتجاوز 60 مليون دولار أمريكي عام 2018 (وكالة الأنباء الجزائرية، 2020)، فصناعة الإسمنت تعتبر سوق واعد للاقتصاد الجزائري خاصة مع الأخذ بعين الاعتبار الاستثمارات المخطط لها بشكل خاص من قبل المجموعة العام (GICA) (المجموعة الجزائرية لصناعة الإسمنت) وكذا من قبل شركات القطاع الخاص المحلي والأجنبي، فإن السوق سيحقق فائض سيؤدي بالمنتجين الجزائريين للبحث عن منافذ خارجية وخاصة اتجاه الأسواق الأفريقية والمتوسطة. (Forum-chefs-d'entreprises, 2016)

❖ قطاع الصلب

لصناعة الحديد والصلب أهمية كبيرة في النهوض بصناعات أساسية كصناعات وسائط النقل بأنواعها وصناعات معدات العمل والإنتاج، وصناعات معدات البناء والدفاع الوطني وغيرها من الصناعات، وفي مجال الصلب بلغ إنتاج مصر عام 2018 حوالي 7.8 مليون طن، في حين لم يتجاوز إنتاج الصلب في الجزائر 650 ألف طن خلال نفس السنة (صندوق النقد العربي، 2019، صفحة 72)، رغم وجود العديد من المزايا في هذا المجال كتوفر الغاز الطبيعي وخام الحديد في غار جبيلات لولاية تندوف، لذا لابد من تطوير صناعة الحديد في الجزائر حيث يقدم سوق منتجات الصلب إمكانية لتحقيق الاكتفاء الذاتي ومن ثم النظر في احتمال التصدير إلى الأسواق الإقليمية وبالتالي فإن إمكانات التنوع التي يحملها هذا القطاع كبيرة.

❖ الألومنيوم

لدى الجزائر مقومات تتيح لها أن تكون موجودة في سوق الألومنيوم. فبإنشاء شركة إنتاج الألومنيوم بالشراكة مع شركة عالمية رائدة وبمشاركة رأس المال الوطني الخاص، يمكن تحويل الألومنيوم الخام قدر الإمكان من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية لغرض تكثيف النسيج الصناعي وتنويع الصادرات.

❖ النسيج والملابس

تستفيد هذه الفروع من الميزة النسبية لتكاليف العمالة، ولكن وبحكم الضعف الكبير لحصص هذه الفروع في الصناعة خارج المحروقات فإن مساهمتها في النمو الإجمالي تعتبر ضئيلة. بل شبه منعدمة (بنك الجزائر، 2018)، في المقابل بلغت صادرات هذا القطاع في مصر 1.455 مليار دولار عام 2018 (علام، 2020). إذن لابد للجزائر من استيفاء الشروط المسبقة لتعزيز هذا القطاع: كاستخدام الشراكة الدولية من أجل تحقيق المكاسب المرجوة، بالإضافة إلى تطوير لوجستيات التجارة الخارجية في هذا القطاع الذي يتطلب استجابة كبيرة ومرونة كبيرة لمجابهة التطورات السريعة في السوق الدولية. (Forum-chefs-d'entreprises, 2016)

❖ قطاع السيارات

تعد المغرب المنتج والمصدر العربي الأول للسيارات حيث حققت قفزة نوعية مكنتها من رفع عدد السيارات المصنعة والمصدرة إلى الخارج. تعتبر صناعة السيارات في الجزائر تجميعية بالأساس مع بعض الأجزاء التي يتم إنتاجها محليا (البطاريات، الإطارات...)، وهي تبذل جهودا حثيثة لتطوير صناعة السيارات وطنيا، حيث بلغ إنتاجها من السيارات في عام 2018 حوالي 70 ألف سيارة ما يمثل حوالي 12.8 % من الإنتاج العربي للسيارات (صندوق النقد العربي، 2019، صفحة 75)، وهذا القطاع يعتبر قطاع هيكلي للاقتصاد الجزائري.

❖ قطاع المعرفة

لقد ركزنا حتى الآن على السلع القابلة للتداول كجزء من تنويع الصادرات. ومع ذلك، لابد من تطوير قطاع المعرفة، خاصة المتعلق بالصناعة بسبب التكامل بين القطاعين. بالإضافة إلى ذلك، فإن قطاع المعرفة يولد معظم القيمة المضافة (مدخلات البحث والتطوير). وقد بدأ هذا القطاع ينشط تدريجيا في الجزائر، وتجدر الإشارة أن مساهمة قطاع المعرفة حاسمة في عملية التحديث وتنويع الاقتصاد الداعي إلى استهداف الإنتاج ودعمه بحزم أكبر خدمات المعرفة المتعلقة بتنويع وتحديث الاقتصاد الوطني. (Forum-chefs-d'entreprises, 2016)

خاتمة

لقد بذلت الجزائر جهودا في مجال التنوع الاقتصادي، فهذا الأخير أصبح حتمية وليس خيارا بالنسبة للجزائر، فلا بد من دعم النمو خارج قطاع المحروقات وزيادة حصة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي وإحداث ديناميكية قطاعية، مروراً بتطوير فروع جديدة تحل محل المحروقات.

إن تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات كاستراتيجية للتنوع الاقتصادي في الجزائر يتطلب جملة من الإجراءات من أهمها ضرورة تدخل الدولة من خلال الارتقاء بالشركات والصناعات وإنشاء المراكز الصناعية كما يجب أن تأخذ الاستراتيجية أيضا في الحسبان الابتكار وإنتاج الأفكار لأن هذا المحور يعتبر محرك للتنمية، وتنمية الموارد البشرية والمهارات خاصة للأنشطة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وكل هذا لا يتم إلا في إطار إصلاحات تشريعية وتنظيمية لمناخ الاستثمار وكذا تشجيع الشراكات الأجنبية وإدخال الشركات الوطنية في اتفاقيات تعاون أو تجارة حرة مع دول أخرى والتقدم نحو التنمية والاستثمار الدوليين في شراكة استراتيجية. واستراتيجية التنوع في الجزائر يجب أن تستهدف الاستثمارات الدافعة كالبتروكيمياء والإسمنت والحديد والصلب وقطاع السيارات دون إهمال قطاع المعرفة. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- يتسم الاقتصاد الجزائري بعدم التنوع في توزيع الناتج المحلي الإجمالي، فرغم قيمة مؤشر هيرفندال-هيرشمان المنخفضة التي بلغت 0.08، إلا أن هذا الانخفاض لا يعني تنوع على مستوى الناتج المحلي الإجمالي وإنما كان هذا بسبب انخفاض مداخيل المحروقات منذ أواخر 2014، مما أدى إلى انخفاض نسبة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

- عدم تنوع على مستوى الاستثمارات بسيطرة قطاع المحروقات حيث بلغ مؤشر هيرفندال-هيرشمان 0.44.

- عدم تنوع الصادرات وسيطرة قطاع المحروقات عليها، حيث بلغ مؤشر هيرفندال-هيرشمان 0.89.

- تنوع على مستوى الواردات، بمؤشر هيرفندال-هيرشمان مساوي لـ 0.15.

- الإيرادات العامة للدولة غير متنوعة وتعتمد بشكل كبير على الإيرادات البترولية، حيث بلغ مؤشر هيرفندال-هيرشمان 0.39.

ومن خلال النتائج السابقة نقبل الفرضية الأولى.

- حتى يتحقق التنوع الاقتصادي في الجزائر لابد من تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات التي تقوم على إنشاء المراكز الصناعية، دعم الابتكار ونقل التكنولوجيا، تنمية الموارد البشرية، وتعزيز الصادرات والصناعة.

- نجاح سياسة التصنيع لإحلال الواردات من أجل تنوع الاقتصاد الجزائري يقوم على تحسين مناخ الأعمال ودعم القدرة التنافسية للمؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة الذي سيؤدي إلى تطوير القطاعات المستهدفة للتنوع ودعم الشركات الكبرى التي ستقود عملية التنوع الاقتصادي في الجزائر. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

تتمثل الاستثمارات الدافعة للتنوع الاقتصادي في الجزائر فيما يلي:

- المنتجات الكيميائية بفروعها المتمثلة في: البتروكيماويات، الأسمدة والصناعة الصيدلانية.

- المنتجات الزراعية الغذائية، الإسمت، الصلب، الألومنيوم، النسيج والملابس، السيارات، وقطاع المعرفة

وحتى يتحقق التنوع الاقتصادي في الجزائر وتكون سياسة التصنيع لإحلال الواردات ناجعة نوصي بما يلي:

- التركيز على الصناعات التحويلية لضمان وتحقيق الاستقرار الخارجي، فلا بد من خلق وتطوير مشاريع التصنيع الزراعي، وكذا إعادة بعث وتأهيل قطاع النسيج الذي تضرر كثيرا بفعل المنافسة غير العادلة مع المنتجات المستوردة.

- زيادة الرسوم الضريبية على أنشطة الاستيراد مع تقديم المساعدة المالية لدعم التصدير.

- التنوع الاقتصادي يتطلب خفض تكاليف الإنتاج عن طريق سياسة رشيدة للاقتصاد الكلي، والاستثمار العام الموجه بطريقة جيدة.

- تعزيز ديناميكية القطاع الخاص الذي يجب أن يكون جنبا إلى جنب مع القطاع العام لخلق اقتصاد أكثر تنوعا بمشاركة عدد كبير من القطاعات.

المراجع:

- أحمد ضيف، و أحمد عزوز. (2018). واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا*، 14 (19)، 22.
- الخبر. (30 12، 2018). هذه أهم المواد المصدرة خارج المحروقات. تاريخ الاسترداد 09 06، 2020، من الخبر: <http://www.elkhabar.com/press/article/148401>
- الوكالة الوطنية لدعم الإستثمار. (أفريل، 2017). تدابير دعم المؤسسات. تاريخ الاسترداد 12 03، 2020، من الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار: <http://www.andi.dz/index.php/ar/119-mesures-d-appui/mesures-d-appui-a-l-entreprise>
- الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار. (2019). بيانات التصريح بالاستثمار 2018. تاريخ الاسترداد 20 04، 2020، من الزكالة الوطنية لدعم الاستثمار: <http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-annee-2015>
- بنك الجزائر. (2018). التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
- بنك الجزائر. (2019). النشرة الإحصائية الثلاثية جوان 2019. الجزائر: بنك الجزائر.
- بنك الجزائر. (2019). النشرة الإحصائية الثلاثية جوان 2019. الجزائر: بنك الجزائر.
- حمزة كحال. (11 أفريل، 2017). الجزائر ترفع الستار عن نموذجها الاقتصادي الجديد. تاريخ الاسترداد 02 03، 2020، من العربي الجديد: <https://www.alaraby.co.uk/economy/2017/4/11>
- رفيقة عصماني. (أفريل، 2018). مسار الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى التنوع الاقتصادي- دراسة تحليلية تقييمية لتجربة دول مجلس التعاون الخليج. *المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية* (9)، 299-300.
- سناء علام. (04 02، 2020). صادرات مصر من الغزل والمنسوجات والمفروشات المنزلية تحقق 1.4 مليار دولار خلال 2019. تاريخ الاسترداد 10 06، 2020، من أموال الغد: <https://amwalalghad.com/2020/02/04> صادرات-مصر- من-الغزل-والمنسوجات-والم
- صادق صفيح. (2018). مساهمة مستوى التنوع الاقتصادي في النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 1980-2016: دراسة قياسية. *الملتقى الدولي الأول حول استراتيجيات تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنوع الاقتصادي في الجزائر*، (صفحة 4). جامعة البليدة.
- صندوق النقد العربي. (2019). التقرير العربي الموحد 2019.
- عبد الوهاب بوكروح. (11 أفريل، 2017). النموذج الاقتصادي الجديد: 6 توصيات لمواجهة الأزمة وتحقيق الإقلاع. تاريخ الاسترداد 20 03، 2020، من الجزائر اليوم: <https://www.aljazairalyoum.com>
- موسى باهي، و كمال رواينية. (2016). التنوع الاقتصادي كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط. *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية* (5)، 144.
- نور الدين شارف. (2018). فرص التنوع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات. *مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات* (12)، 38-39.
- هيبة الله أوريسي. (2018). الاقتصاد الجزائري بين الأزمة النفطية وحتمية التنوع الاقتصادي -دراسة تحليلية خلال الفترة 2012-2016. *مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي* (9)، 700.

- وكالة الأنباء الجزائرية. (2020, 02 22). *إسمنت: ارتفاع كبير في الصادرات خلال 2019*. تاريخ الاسترداد 06 09 2020, من وكالة الأنباء الجزائرية: <http://www.aps.dz/ar/economie/84100-2019>
- وكالة الأنباء الجزائرية. (10 أفريل, 2017). *تجسيد النموذج الاقتصادي الجديد في آفاق 2030 سيتم على ثلاث مراحل*. تاريخ الاسترداد 14 03 2020, من وكالة الأنباء الجزائرية: <http://www.aps.dz/ar/economie/41833>
- Adewal, A. R. (2017). Import substitution industrialisation and economic growth – Evidence from the group of BRICS countries. *Future Business Journal* 3, 141.
- Baer, W. (1972). Import Substitution and Industrialization in Latin America: Experiences and Interpretations. *Latin American Research Review*, 7(1), 95.
- Bature, B. N. (2013, septembre-octobre). The dutch disease and the diversification of an economy: somme case study. *IOSR journal of humanities and social science (IOSR6JHSS)*, 15(5), 6.
- Bensaad, C. A., & Hizia Zaid. (2018). Une réflexion sur la diversification économique en Algérie à travers des expériences internationales., *Forum International sur La stratégie de développement du secteur industriel dans le cadre de l'activation du programme de diversification économique en Algérie les 06-07 novembre 2018* (p. 12). Blida: université Blida 2.
- Berthélemy, J.-C. (2005, septembre-octobre). commerce international et diversification économique. *revue d'économie politique*, 115, 598.
- Fasano, U. (2003). diversification in oil-dependent economies: the experience of the GCC countries. *UNFCCC workshop*, 1.
- Forum-chefs-d'entreprises. (2016, juillet). *etude sur les perspectives de diversification de l'économie nationale*. Consulté le 3 1, 2020, sur Forum chefs d'entreprises: <http://www.fce.dz/wp-content/uploads/2016/07/perspectives-de-diversification-de-leconomie-nationale.pdf>
- Gurria, A., Ibrahim Mayaki, & Cheikh Sidi Diarra. (2011). Economic diversification in Africa: a review of selected countries. *OECD United Nations*, 15-18.
- Nations-Unies. (2013). *La transformation économique pour le développement de l'Afrique*. Washington: Nations unies.
- Patricia, S., & Makaya Gaboua. (2017). La stratégie de diversification économique des pays des Grands Lacs, facteur de stabilité et de développement : une analyse du Burundi, du Congo et de la République Démocratique du Congo (RDC). *la stratégie de.indd*, 76.
- Schumitz, H. (2006). Reducing Complexity in the Industrial Policy Debate. *IDS working paper* 271, 3-14.
- unctad stat. (2019, 10 31). *Indices de concentration et de diversification des exportations et des importations par produit, annuel*. Consulté le 04 16, 2020, sur nation unies CNUCED: <http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx>